



تعليقا على إلغاء جلسة قوانين مكافحة الفساد

الشفافية: وعود في مكافحة الفساد ذهبت أدراج الغبار

ببالغ الحزن والأسى والإحباط تلقينا خبر إلغاء الجلسة المخصصة في مجلس الأمة لمناقشة قوانين مكافحة الفساد وللمرة الثالثة على التوالي، فالجلسة الأولى كانت في ٢٠٠٩/١٢/٩ وألغيت بسبب تأخر جلسة الاستجوابات الأربعة في اليوم الذي قبله، ثم ألغيت جلسة يوم ٢٠١٠/٥/١١ بعد احتجاج جمعيات النفع العام على مقترحات القوانين التي سبق ورفضتها في عام ٢٠٠٧م، كما ألغيت جلسة يوم ٢٠١٠/٦/٢١ بسببين، الأول عدم وصول مقترح قانون الهيئة العامة للنزاهة إلى اللجنة التشريعية والقانونية في مجلس الأمة وهو المقترح الموجود في المجلس منذ ثلاثة شهور ولكنه تاه في أروقة المجلس، والثاني تأخر الحكومة في تكوين رأيها في الموضوع، والأكثر ألما في هذا الموضوع أن السلطتين التشريعية والتنفيذية قد اتفقتا في شهر أكتوبر ٢٠٠٩ على أن موضوع مكافحة الفساد من أولوياتهم في دور الانعقاد الحالي، ولكن اتضح لنا أن هذا الاتفاق مجرد ضحك سياسي وتمثيل سمج وكلام فارغ من أي مصداقية، وها هي الكويت تتجه إلى سنة ثامنة فساد منذ توقيع الحكومة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام ٢٠٠٣م.

لقد جاءت خيبة الأمل هذه لتتكشف لنا الوجوه التي تدعي مكافحة الفساد وهي غير مؤمنة بذلك، وتتمنى أن يتأخر الموضوع أكبر فترة ممكنة، خاصة مع إقرار خطة التنمية المليارية، ونحن على يقين بأن هناك وجوه أخرى سوف تتكشف في الأيام القادمة، فها هي وزارة العدل التي تصرح في كل مناسبة أنها مع تطبيق الاتفاقية ومع إنشاء هيئة لمكافحة الفساد، وإذا بممثلها يقف بكل قوة ضد إنشاء الهيئة في الغرف المغلقة والاجتماعات الحكومية التحضيرية؛ فمن نصدق بعد اليوم؟ هل نصدق أعضاء مجلس الأمة حيث خذلنا كثير منهم؟ أم نصدق الحكومة التي خرج أكثر وزرائها بتصريحات تدعم مكافحة الفساد لتثبت الأيام أنها تصريحات أبعد ما تكون عن مكافحة الفساد.